NPT/CONF.2010/SR.1

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس بالنيابة: السيد يلشينكو .....(أوكرانيا)
الرئيس: السيد كاباكتولان . . . . . (الفلبين)

المحتويات

قيام رئيس الدورة الثانية للجنة التحضيرية بافتتاح المؤتمر
انتخاب رئيس المؤتمر
بيان من رئيس المؤتمر
خطاب الأمين العام للأمم المتحدة
خطاب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
إقرار النظام الداخلي
طلبات للحصول على مركز المراقب
انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض
انتخاب نواب رئيس المؤتمر
تعيين لجنة وثائق التفويض
إقرار تعيين الأمين العام للمؤتمر
إقرار جدول الأعمال
برنامج العمل
المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

10-34026 X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

قيام رئيس الدورة الثانية للجنة التحضيرية بافتتاح المؤتمر

١ - **الرئيس بالنيابة:** ذكّر، وهو يعرض التقرير النهائي للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/1)، بأن المعاهدة أدت دورا حاسما في تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين واستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية منذ بدء نفاذها. وقال إن مؤتمر الاستعراض الراهن يوفر فرصة لأن تؤكد الدول الأطراف مجددا التزامها الكامل بالمعاهدة لكفالة بقائها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.

٢ - وواصل القول إن اللجنة التحضيرية قد عقدت ثلاث دورات بين نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠٠٩؛ وشاركت ١٣٥ دولة طرفا في المعاهدة في واحدة أو أكثر من هذه الدورات، مع دول غير أطراف في المعاهدة، ووكالات متخصصة، ومنظمات دولية ومنظمات حكومية دولية إقليمية، ومنظمات غير حكومية، وأعضاء في الأوساط الأكاديمية شاركوا وفقا للطرائق المتفق عليها. وفي كل دورة خُصصت جلسة واحدة لعروض تقدمها منظمات غير حكومية.

٣ - وأضاف قائلا إن اللجنة التحضيرية قد توصلت إلى اتفاق على جميع المسائل الرئيسية المتعلقة بتنظيم المؤتمر، بما في ذلك انتخاب الرئيس؛ وتاريخ ومكان المؤتمر؛ ومشروع النظام الداخلي؛ والترتيبات المالية؛ وجدول الأعمال المؤقت؛ وتوزيع البنود على اللجان الرئيسية. وانعكست التوصيات بشأن هذه المسائل في التقرير. ولكن قررت تأجيل النظر في وثيقة أو وثائق نهائية للمؤتمر إلى مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٤ - وقال إن معظم جلسات اللجنة التحضيرية خُصصت لمناقشة موضوعية لجميع جوانب المعاهدة والمجموعات الثلاث للمسائل على أساس توزيع البنود على اللجان الرئيسية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥ (NPT/CONF.2005/DEC.1). وأشار إلى أن اللجنة قد نظرت أيضا في المجموعات المحددة الثلاث التالية من المسائل: نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية؛ والمسائل الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بالشرق الأوسط وتنفيذ القرار المتخذ في ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط؛ وأحكام أخرى من المعاهدة، بما في ذلك المادة العاشرة.

٥ - وواصل القول إن رئيسي الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية قد أعدّا موجزين وقائعيين واردين في ورقتي العمل لهاتين الدورتين (NPT/CONF.2010/PC.I/WP.78 و NPT/CONF.2010/PC.II/WP.43 على التوالي)؛ ولكن اللجنة التحضيرية لم تستطع في دورتها الثالثة وضع تقرير توافقي يشمل التوصيات الموضوعية لمؤتمر الاستعراض.

انتخاب رئيس المؤتمر

٦ - **الرئيس بالنيابة:** أعلن أن اللجنة التحضيرية قد أوصت بالإجماع، في دورتها الثالثة، بانتخاب السيد ليبران نويفاس كاباكتولان، ممثل الفلبين، رئيسا.

٧ - انتُخب السيد كاباكتولان (الفلبين)، بالتزكية، رئيسا للمؤتمر.

٨ - تولى السيد كاباكتولان (الفلبين) الرئاسة.

بيان من رئيس المؤتمر

٩ - **الرئيس:** قال إن جميع الحاضرين بحاجة، بغية تحقيق مؤتمر الاستعراض لنتائج ذات مغزى بالنسبة إلى الصالح العام، إلى إبداء قدر أقصى من المرونة وتفادي المواقف العنيدة والمتعنتة. وفي هذا الصدد طمأنته حقيقة أن الوفود أكدت هي كلها، خلال المشاورات التي دامت سنة، على الرغبة القوية والملحة في عقد مؤتمر ناجح للاستعراض. إن نتيجة كتلك كانت في الواقع تمس الحاجة إليها .

١٠ - وحثّ الوفود على الحفاظ على الجو الإيجابي الذي أوجده رئيس الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، السيد بونيفاس غووا تشيديا وسيكو، ممثل زمبابوي. وهو يعتزم، بصفته رئيسا لمؤتمر الاستعراض، مواصلة العمل الجيد الذي قام به الرئيس الأخير. وتحقيقا لهذا الغرض، أخذ على نفسه عهدا بالعمل بحياد بطريقة صريحة وشفافة وشاملة لمساعدة الوفود على تحقيق التقدم فيما يتعلق بجميع الأركان الثلاثة للمعاهدة.

١١ - ومضى يقول إنه تجب الاستفادة الكاملة الآن من الفرصة النادرة التي يتيحها مؤتمر الاستعراض الحالي، خصوصا على ضوء التطورات الإيجابية الحاصلة مؤخرا. توقع العالم نتائج إيجابية تكفل استمرار المعاهدة في كونها صكا فعالا. وعلى الحاضرين واجب العمل معا للوفاء بذلك التوقع. ودعاهم إلى القيام بذلك.

خطاب الأمين العام للأمم المتحدة

١٢ - **الأمين العام:** قال إن العمل الذي يضطلع به مؤتمر الاستعراض ذو أهمية كبيرة للبشرية. تتزايد الآمال والتوقعات؛ وتتطلع شعوب العالم إلى إجراء من قِبل الدول الأطراف في المعاهدة لحمايتها من القوة التدميرية التي تمتلكها الأسلحة النووية، ولكبح ارتفاع مستوى الإنفاق على الأسلحة النووية، ولبناء عالم أكثر سلامة وأمنا.

١٣ - ومضى قائلا إن نزع السلاح وعدم الانتشار يحتلان أعلى أولوياته. وعلى الرغم من أن تحقيق تلك الأهداف ما يزال ممكنا، فإن جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار خامل وقتا طويلا أكثر مما ينبغي. ووضع، وهو مقتنع بأن وقت العمل قد حان، خطة للعمل الملموس. وقد سعى أيضا إلى تعزيز القوانين والصكوك الدولية، وهو ملتزم بأن يشكل جسرا فيما بين الشعوب والأمم ذات الآراء المختلفة، العميقة الجذور أحيانا.

١٤ - وواصل القول إن الذكريات التي تقشعر لها الأبدان من زيارته مؤخرا لسيميبالاتنسك، موقع التجارب النووية السابق في كازاخستان، لا تزال حية في ذهنه. في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والستين ليوم إلقاء القنبلة الذرية الأولى، اعتزم زيارة هيروشيما والدفاع عن عالم خال من الأسلحة النووية. بيد أن العالم ما يزال يعيش في ظل الأسلحة النووية. ما هو الوقت اللازم أن ينقضي قبل إزالة ذلك التهديد؟ ما هو طول الوقت الذي ستواصل البشرية خلاله نقل هذه المشكلة إلى الأجيال المتعاقبة؟

١٥ - واستطرد قائلا إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥ كان بكل وضوح وبساطة فاشلا. ويمكن لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ ويجب عليه أن يؤدي أداء أفضل. ثمة اختيار: ترك تركة من الخوف والخمول، أو العمل بالرؤيا والشجاعة والقيادة.

١٦ - وأضاف قائلا إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أحد أهم الاتفاقات المتعددة الأطراف في التاريخ. وعلى الرغم من أنها ليست كاملة فإنها تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي في العالم، وتتمتع بعضوية عالمية تقريبا. لم يحتج العالم أبدا نظاما كحاجته إلى هذا النظام.

١٧ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن التهديد النووي ما يزال حقيقيا، فإنه قد تطور إلى أشكال جديدة ومتنوعة يجب الآن تناولها. ولذلك، فإن شعوب العالم تتوقع أكثر من ذلك: مزيدا من التقدم بشأن نزع السلاح، ومزيدا من تخفيضات الأسلحة، ومزيدا من الشفافية.

١٨ - وقال إن بعض التحديات المتعددة التي تنبغي مواجهتها تشمل الشكوك فيما يتعلق بالامتثال؛ وحالات الامتعاض بين الذين يمتلكون والذين لا يمتلكون؛ والقلق الشديد والمتنامي من الإرهاب النووي والسوق السوداء في

التكنولوجيا والمواد النووية؛ والخطر المتمثل في أن يصبح نزاع إقليمي نوويا. ولا تكمن الحلول في رفع ركن من الأركان الثلاثة على ركن آخر: التقدم فيما يتعلق بنزع السلاح لا يمكنه أن ينتظر عالما خاليا من الحرب أو الانتشار النووي أو الإرهاب النووي؛ التقدم فيما يتعلق بعدم الانتشار لا يمكنه أن ينتظر القضاء على السلاح النووي الأخير؛ والنهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لا يمكن أن يؤخذ رهينة إما لنزع السلاح أو لعدم الانتشار. من الأيام الأولى للمعاهدة فهم المجتمع الدولي أن تلك الأهداف متكافلة وأن الواحد منها يعزز الآخر، ولذلك يجب توخيها بالتزامن.

١٩ - واستطرد قائلا إنه نشأت بعض الدلائل المشجعة على إحراز التقدم قبل مؤتمر الاستعراض الثامن: التوقيع على المعاهدة الجديدة وهي معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي؛ ومؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد مؤخرا في واشنطون العاصمة، سيتبعه مؤتمر آخر للقمة في سيول بعد ذلك بسنتين؛ ومختلف المبادرات الحكومية، مقدمة من جهات، منها دول أخرى حائزة للأسلحة النووية؛ وتعبئة المجتمع المدني. ويجب على المجتمع الدولي أن يبني على ذلك الزخم. ولذلك فإنه يرغب في أن يقترح النقاط المرجعية الخمس التالية لتحقيق النجاح.

٢٠ - ومضى قائلا إن النقطة المرجعية الأولى هي التقدم الحقيقي صوب نزع السلاح. ولتحقيق هذا الهدف حثّ الدول الحائزة للأسلحة النووية على التأكيد مجددا على ”التزامها القطعي“ بالقضاء على الأسلحة النووية. لقد حان الوقت لترجمة ذلك الالتزام إلى عمل. والتقاعس عن القيام بذلك من شأنه أن يشكل خطوة إلى الوراء. وفي هذا الصدد، يحث الدول الأطراف في المعاهدة على استكمال وتوسيع الخطوات العملية الـ ١٣ المعتمدة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. إن الخطوات تشكل منهاجا صلبا يُبنى عليه، وليس ثمة حاجة إلى البدء من نقطة الصفر. إن ما يُفتقَر إليه حتى الآن هو الإرادة السياسية على ترجمة الكلمات إلى أفعال.

٢١ - ومضى قائلا إن النقطة المرجعية الثانية للنجاح هي التحرك صوب عالمية المعاهدة. ولذلك، يحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وإلى حين انضمامها إليها تقوم الحاجة إلى اتخاذ تدابير لكفالة سلامة وأمن ترسانات وتكنولوجيا هذه البلدان. إن المواد النووية يجب ألا تحوزها جهات فاعلة وإرهابية من غير الدول. وينبغي أن تشمل تدابير إضافية وقفا اختياريا للتجارب النووية، وضوابط التصدير المتشددة فيما يتعلق بالمواد الانشطارية وما يتعلق بها من التكنولوجيات ونظما صارمة للقيادة والتحكم لترسانات البلدان. وقال إن ثمة أيضا حاجة إلى كفالة ألا تكون للحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية نتائج غير مقصودة. ينبغي أن يكون من غير المقبول أن تستخدم بلدان المعاهدة للتستر على تطوير أسلحة نووية، لا يكون منها بعدئذ إلا الانسحاب منها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطاقة النووية يجب أن تُطور وفقا لضمانات متفق عليها، وخصوصا نظرا إلى التنبؤات بالعودة إلى استخدام الطاقة النووية في وقت فيه يتنامى الطلب على الطاقة ويزداد الضغط للحد من انبعاثات غاز الدفيئة.

٢٢ - وأضاف قائلا إن النقطة المرجعية الثالثة تنطوي على تعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد أعرب عن الأمل في أن يشمل أيضا السعي إلى عالم خال من الأسلحة النووية إطارا للصكوك القانونية يكمل المعاهدة. منذ ١٩٩٩، حينما كان رئيسا للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ناصَرَ مناصرة قوية بدء النفاذ المبكر لذلك الصك الأساسي. لقد حان الوقت للتفكير الجاد جدا في وضع إطار زمني للتصديق. إن الآلية الحالية لبدء النفاذ تعود إلى وقت

نشأت فيه أسئلة فيما يتعلق بنظام الرصد والتحقق للمعاهدة. بيد أن الأزمنة قد تغيرت. وقد أثبت النظامُ فعاليته.

٢٣ - ومضى قائلا إن ١٥ سنة قد انقضت على فتح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتوقيع. ومرة أخرى، ما هو طول الوقت الذي يجب على المجتمع الدولي أن ينتظره؟ لذلك، يجب إيلاء النظر الجدي في آلية بديلة لإعمال هذه المعاهدة. وفي ذلك السياق، رحب بحرارة بإعلان إندونيسيا أنها ستصدق قريبا على تلك المعاهدة وحثّ الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وهو على استعداد، بوصفه وديع المعاهدة، لزيارة عواصم البلدان المتبقية التي من الضروري تصديقها، ولإجراء المحادثات مع قادة كل منها عن أوجه قلقها.

٢٤ - وقال إن ثمة صكا حيويا آخر وهو الاتفاقية الدولية الهامة لقمع أعمال الإرهاب النووي. ولذلك، دعا إلى عقد مؤتمر إما في ٢٠١٠ أو في ٢٠١١ لاستعراض تنفيذها.

٢٥ - وأضاف قائلا إنه قد دعا مؤتمر نزع السلاح إلى بدء المفاوضات فورا بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، وإنه إذا لم يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يوافق على برنامج عمله فقد يحتاج إلى زخم أقوى من مستوى سياسي أعلى. ولتحقيق هذا الهدف قد ينظر أعضاء مؤتمر نزع السلاح في عقد اجتماع وزاري على هامش الدورة القادمة للجمعية العامة التي ستعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢٦ - وحثّ أيضا جميع الدول على قبول بروتوكولات إضافية لاتفاقاتها بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في مؤتمر قمة الأمن النووي استمدّ التشجيع من الدعم الغامر المقدم لتحسين قدرات الوكالة ونظام الضمانات.

٢٧ - وأضاف قائلا إن النقطة المرجعية الرابعة للنجاح هي إحراز التقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والتقدم بشأن اهتمامات إقليمية أخرى. أسهمت مناطق كهذه إسهامات ذات مغزى في نزع السلاح وعدم الانتشار. وساعدت أيضا في بناء الثقة، ما يمكن أن يؤدي إلى إحراز التقدم في مجالات أخرى. ولذلك، يؤيد الجهود المبذولة لإنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط تأييدا قويا، ويحثّ الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على الانخراط في مناقشة نشطة للمسألة.

٢٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني دعا جمهورية إيران الإسلامية إلى الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن وإلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهو يشجعها أيضا على قبول اقتراح الإمداد بالوقود النووي الذي قدمته الوكالة بوصفه تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة، وأكد على أنه ينبغي لرئيس جمهورية إيران الإسلامية أن يبذل على نحو بناء جهودا مستمرة لتبديد الشكوك وأوجه القلق فيما يتعلق ببرنامج البلد.

٢٩ - ومضى قائلا إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي لها أيضا أن تبذل كل جهد للعودة إلى المحادثات السداسية في أقرب وقت ممكن، ودون شروط مسبقة، بغية تحقيق نزع السلاح الذي يمكن التحقق منه في شبه الجزيرة الكورية.

٣٠ - وواصل قائلا إن النقطة المرجعية الخامسة والأخيرة للنجاح هي تعزيز عملية الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوسائل منها المشاركة الأكثر نشاطا من قِبل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإن من شأن تنفيذ المعاهدة أن يستفيد من إبلاغ أكثر انتظاما على المستوى الوطني وتقديم الدعم الموضوعي والتنظيمي. وقد ترغب الدول الأطراف في المعاهدة في النظر في طرق يمكن بها لهيكل صغير ودائم أن يكون مصدرا للمساعدة.

٣١ - وقال إن افتقار المعاهدة إلى أداة فعالة لتناوُل عدم الامتثال هو قصور مؤسسي هام. كان لمجلس الأمن أن يؤدي دورا خاصا وحاسما في ردم تلك الفجوة، بوسائل منها الاجتماعات الوزارية المنتظمة لمتابعة مؤتمر القمة التاريخي الذي عقده مجلس الأمن في ٢٠٠٩ بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. واعترف أيضا بأهمية مبادرات الجمعية العامة، كما ترد في خطته للعمل. وقال إن مجلسه الاستشاري لمسائل نزع السلاح قد تقدم أيضا بمقترحات معقولة تستحق النظر فيها.

٣٢ - وذكّر بأن الغرض من مؤتمر الاستعراض ليس تفادي كابوس نووي فقط، ولكن أيضا بناء عالم أكثر سلامة للجميع. لقد أبدت بلدان كثيرة القيادة العظيمة: تلك التي قضت على الأسلحة النووية؛ وتلك التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ وتلك التي خفضت ترساناتها.

٣٣ - بيد أنه تحداها جميعا بأن تقطع شوطا أبعد: أن تخطو الخطوات الآن للتمهيد لتحقيق الاختراق غدا. إن ما تقوم الحاجة إليه هو مزيد من الأمثلة على ما يمكن تحقيقه، وليس مزيدا من المبررات لعدم إمكان التحقيق. لقد حان الوقت للوفاء بأحد أعمق تطلعات البشرية ولتنفيذ أحد القرارات الأساسية للمنظمة. ولذلك فإنه يتطلع إلى أن تبدي الدول الأطراف في المعاهدة القيادة اللازمة.

خطاب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

٣٤ - **السيد أمانو** (المدير العام، الوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إن جميع أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات صلة بعمل مؤتمر الاستعراض. وإجراءات الوكالة لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مهمة على نحو خاص نظرا إلى القبول المتنامي بالطاقة النووية بوصفها مصدرا مستقرا ونظيفا للطاقة يمكنه أن يساعد في تخفيف أثر تغير المناخ. إن أكثر من ٦٠ بلدا تنظر في الشروع في استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء، ومن المتوقع أن يكون ١٠ بلدان إلى ٢٥ بلدا بحلول ٢٠٣٠ مشغِّلة لمحطاتها الأولى للطاقة النووية. وعلى الرغم من أن القرار باستخدام الطاقة النووية هو في يد الدولة ذات السيادة، فإن الوكالة الدولية يمكنها أن تساعد البلدان المعنية، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، في إنشاء بنية أساسية نووية معول عليها. ومحطة الطاقة تلك يجب أن تكون كفؤة ومستدامة ومربحة، ويجب أن يكون أي توسيع لنطاق استخدامها مأمونا ومضمونا وألا يزيد خطر الانتشار. واسترعى الانتباه إلى الاتفاق الذي وقّعه مع الاتحاد الروسي، بموافقة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديم المساعدة في كفالة إمدادات الوقود النووي للدول الأعضاء. وتجري حاليا دراسة آليات إمداد أخرى كتلك.

٣٥ - وأضاف قائلا إن التكنولوجيا النووية توفر أدوات فريدة للوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية في مجالي الطب والعلاج الإشعاعي لتشخيص وعلاج السرطان، وأيضا في استيلاد النبات وتشعيع المواد الغذائية والصحة الحيوانية ومكافحة الآفات وإدارة خدمات إمدادات المياه والرصد البيئي. في أي من هذه الاستخدامات، تجب دوما كفالة السلامة والأمن: كان للوكالة الدولية دور هام في هذا الصدد، في الوقت الذي اعترفت فيه بالمسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء. إن من الحقيقي أن السلامة النووية قد تحسنت تحسنا كبيرا منذ كارثة تشيرنوبيل في ١٩٨٦، ولكن لا تزال الحاجة قائمة إلى توخي اليقظة. إن الوكالة الدولية هي أمينة اتفاقيات ومعايير السلامة الدولية ذات الصلة، وهي تقدم للدول الأعضاء المساعدة العملية في تنفيذها، بوسائل منها بعثات استعراض الأقران التي توفدها.

٣٦ - ومضى قائلا إن التقدم الكبير قد حُقق أيضا في جعل المواد النووية والإشعاعية أكثر أمانا، ما أدى إلى المساعدة في مكافحة خطر الإرهاب النووي. لقد اعتُرف بالوكالة الدولية

على نطاق واسع بوصفها الجهة المنسقة لتعزيز الجهود في ذلك المجال. وهي نشطة أيضا في تعزيز التعاون التقني عن طريق برنامج التعاون التقني الذي وضعته كما أوصى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، واستطاعت أن تستفيد مما ينيف عن ١٠٠ مليون دولار من الموارد السنوية من أجل مشاريع في أكثر من ١٢٠ بلدا وإقليما. ولكن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به للبرنامج.

٣٧ - وواصل القول إن ضمانات الوكالة الدولية تشكل، كما قد تمّ الاعتراف به في الوثيقة النهائية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠، ركنا أساسيا لنظام عدم الانتشار النووي وتؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ المعاهدة وتساعد في إيجاد بيئة مفضية إلى نزع السلاح النووي والتعاون النووي.

٣٨ - وقال إن الوكالة الدولية تعمل حاليا على حل مسائل هامة تتعلق بتنفيذ الضمانات في ثلاث دول. منذ ٢٠٠٢، لم تسمح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للوكالة الدولية بتنفيذ الضمانات، وفي ٢٠٠٩ أوقف ذلك البلد التعاون كله مع الوكالة الدولية في تنفيذ الترتيب المخصص المتعلق باتفاق الرصد والتحقق وفقا لعملية المحادثات السداسية. والدولة الثانية التي تسبب القلق هي جمهورية إيران الإسلامية التي لم تتعاون مع الوكالة بما يكفي لأن يكون في مقدورها التأكيد على أن جميع المواد النووية لذلك البلد يجري استخدامها في الأغراض السلمية. ودعا مرة أخرى إيران إلى أن تخطو خطوات صوب التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الشاملة الذي وقعت عليه والقرارات ذات الصلة لمجلس محافظي الوكالة الدولية ولمجلس الأمن للأمم المتحدة، وإلى توضيح النشاطات ذات البعد العسكري. وأخيرا، منذ ٢٠٠٨ لا تتعاون سورية مع الوكالة في تسليط الضوء على طبيعة موقع دير الزور الذي دمرته إسرائيل ومواقع أخرى. وطلب مرة أخرى إلى ذلك البلد أن يشارك الوكالة الدولية في تناوُل جميع المسائل المعلقة.

٣٩ - وحثّ جميع الدول التي لم تضع بعد اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية موضع التنفيذ أن تفعل ذلك. والبروتوكولات الإضافية ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى الوكالة بأنها توفر تأكيدا على أن المواد النووية المعلن عنها لا تُحرَّف عن الاستخدام في الأغراض السلمية وأيضا على أنه لا توجد أي مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها في أي دولة من الدول. ولاحظ أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية عامل هام في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ورحب ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا منذ مؤتمر الاستعراض السابق. إن المؤتمر العام للوكالة الدولية قد اتخذ في السنوات القليلة الماضية قرارات بشأن إنشاء منطقة كتلك في الشرق الأوسط، بما في ذلك قرار السنة المنصرمة بشأن القدرات النووية لإسرائيل؛ وسيتابع تلك القرارات.

٤٠ - وواصل القول إن التقدم المحرز في نزع السلاح النووي كان له أثر إيجابي في جهود عدم الانتشار والعكس بالعكس، وتعززه الوكالة عن طريق أنشطة التحقق التي تقوم بها. ولذلك يرحب بمعاهدة ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي تشكل خطوة صوب نزع السلاح النووي. ومن شأن الثقة المعززة بنظام عدم الانتشار، عن طريق مؤتمر ناجح للاستعراض، أن يوفر للوكالة أساسا أقوى لعملها في جميع المجالات.

إقرار النظام الداخلي

٤١ - **الرئيس:** ذكّر بأن اللجنة التحضيرية وافقت، في دورتها الثالثة، على التوصية للمؤتمر بمشروع النظام الداخلي الوارد في المرفق الثالث من تقريره النهائي (NPT/CONF.2010/1). ويعتبر أن المؤتمر يرغب في إقرار مشروع النظام الداخلي.

٤٢ - تقرر ذلك.

طلبات للحصول على مركز المراقب

٤٣ - **الرئيس:** قال، وهو يتكلم بالإشارة إلى المادة ٤٤ من النظام الداخلي، إنه تمَّ تلقي طلب للحصول على مركز المراقب من فلسطين. وهو يعتبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على ذلك الطلب.

٤٤ - تقرر ذلك.

٤٥ - **الرئيس:** قال إنه، بالإشارة إلى الفقرة ٣ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي، تمَّ تلقي طلبات للحصول على مركز المراقب من الاتحاد الأفريقي، والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتحاد الأوروبي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد البرلماني الدولي، والمركز الدولي للعلم والتكنولوجيا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، والجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ. وهو يعتبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٤٦ - تقرر ذلك.

٤٧ - **الرئيس:** قال، وهو يشير إلى الفقرة ٤ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي، إنه تمَّ تلقي طلبات لحضور جلسات اللجنة الرئيسية بكامل قوامها من ١٢١ منظمة غير حكومية ترد أسماؤها في الوثيقة NPT/CONF.2010/INF.4. وفضلا عن ذلك، لقد وافقت اللجنة التحضيرية على التوصية للمؤتمر، وفقا للنظام الداخلي، بأن يُسمح لممثلي المنظمات غير الحكومية بحضور جلسات ما عدا الجلسات المقرر أن تكون مغلقة، وبتلقي وثائق المؤتمر، وبأن يُسمح للمنظمات غير الحكومية، وفقا للممارسات الماضية، بإتاحة المواد المكتوبة، على نفقتها، للمشاركين في المؤتمر وبمخاطبة المؤتمر بما يتمشى مع الوثيقة النهائية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. ويعتبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على تلك الطلبات والمضي قُدُما وفقا لتوصيات لجنتها التحضيرية.

٤٨ - تقرر ذلك.

انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض

٤٩ - **الرئيس:** ذكّر بأن اللجنة التحضيرية قد وافقت، في دورتها الثالثة، على التوصية بأن يرأس اللجنةَ الرئيسية الأولى ممثل لزمبابوي، واللجنةَ الرئيسية الثانية ممثل لأوكرانيا، واللجنة الرئيسية الثالثة ممثل لليابان. وقد وافقت أيضا على التوصية بأن يتولى رئاسة لجنة الصياغة ممثل لمجموعة دول أوروبا الشرقية ورئاسة لجنة وثائق التفويض ممثل لمجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى. والمرشحون التالية أسماؤهم لتولي الرئاسة أيدتهم المجموعات من الدول، كل منها فيما يخصه: السيد تشيدياوسيكو (زمبابوي) للجنة الرئيسية الأولى؛ والسيد يلتشينكو (أوكرانيا) للجنة الرئيسية الثانية؛ والسيد ناكاني (اليابان) للجنة الرئيسية الثالثة؛ والسيد توبيك (بولندا) للجنة الصياغة؛ والسيد مؤمن (بنغلاديش) للجنة وثائق التفويض.

٥٠ - انتخب السيد تشيدياو سيكو (زمبابوي) والسيد ناكاني (اليابان) والسيد تويبك (بولندا) والسيد مؤمن (بنغلاديش) رؤساء للجنة الرئيسية الأولى واللجنة الرئيسية الثانية واللجنة الرئيسية الثالثة ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض على التوالي.

٥١ - **الرئيس:** قال إنه ينبغي للمؤتمر، بمقتضى المادة ٥ من النظام الداخلي، أن ينتخب نائبين للرئيس لكل من اللجان الرئيسية الثلاث ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض. وقد وردت الترشيحات التالية لنيابة الرئيس: للجنة الرئيسية الأولى السيدة باربوليسكو (رومانيا) والسيدة هيغي (نيوزيلندا)؛ وللجنة الرئيسية الثانية السيد عبد العزيز (مصر) والسيدغرينيوس (كندا)؛ وللجنة الرئيسية الثالثة السيد زيموني (هنغاريا) والسيد لاب (شيلي)؛ وللجنة الصياغة السيد سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد أهلستروم (السويد)؛ وللجنة وثائق التفويض السيد إسماعيلي زاده (أذربيجان) والسيد كونغستاد (النرويج).

٥٢ - انتُخبت السيدة باربوليسكو (رومانيا) والسيدة هيغي (نيوزيلندا) والسيد عبد العزيز (مصر) والسيد غرينيوس (كندا) والسيد زيموني (هنغاريا) والسيد لاب (شيلي) والسيد سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد أهلستروم (السويد) والسيد إسماعيلي زاده (أذربيجان) والسيد كونغستاد (النرويج) نوابا لرؤساء اللجنة الرئيسية الأولى واللجنة الرئيسية الثانية واللجنة الرئيسية الثالثة ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض على التوالي.

انتخاب نواب رئيس المؤتمر

٥٣ - **الرئيس:** قال إنه، بمقتضى المادة ٥ من النظام الداخلي، يتعين على اللجنة أن تنتخب ٣٤ نائبا لرئيس المؤتمر. وقد وردت الترشيحات التالية لنيابة الرئيس من مجموعة دول أوروبا الشرقية: ألبانيا وبلغاريا وبيلاروس والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفاكيا وسلوفينيا؛ ومن المجموعة الغربية: إسبانيا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وجمهورية كوريا وسويسرا وفرنسا والنمسا وهولندا؛ ومن مجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى: إندونيسيا وأوروغواي والبرازيل وبابوا غينيا الجديدة وجامايكا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وسري لانكا والصين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وكولومبيا ومصر والمغرب والمكسيك ونيبال ونيجيريا.

٥٤ - انتُخبت إسبانيا وأستراليا و ألبانيا وألمانيا وإندونيسيا وأوروغواي والبرازيل وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة وبلجيكا وبلغاريا وبيلاروس وجامايكا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسري لانكا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسويسرا والصين وفرنسا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وكولومبيا ومصر والمغرب والمكسيك والنمسا ونيبال ونيجيريا وهولندا نوابا لرئيس المؤتمر.

تعيين لجنة وثائق التفويض

٥٥ - **الرئيس:** قال إنه، بمقتضى المادة ٣ من النظام الداخلي، يتعين على المؤتمر أن يعين ستة أعضاء في لجنة وثائق التفويض بناء على اقتراح رئيس المؤتمر، بالإضافة إلى الرئيس ونائبي الرئيس المنتخبين. وبالتالي، يقترح الدول الأعضاء التالية في لجنة وثائق التفويض، بينما يحيط علما بأن عضوين آخرين لم يُقترحا بعد: أوغندا والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا وموريشيوس.

٥٦ - انتُخبت أوغندا والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا وموريشيوس أعضاء في لجنة وثائق التفويض.

إقرار تعيين الأمين العام للمؤتمر

٥٧ - **الرئيس:** قال إن اللجنة التحضيرية قررت، في دورتها الثانية، دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع أعضاء اللجنة التحضيرية، إلى أن يرشح موظفا بوصفه أمينا عاما مؤقتا لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠. وفي الدورة الثالثة للجنة، رشح الأمين العام السيد ثوماس ماركرام ، من إدارة شؤون نزع السلاح، ليعمل بهذه الصفة.

٥٨ - أقر تعيين السيد مار كرام أمينا عاما لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

إقرار جدول الأعمال

٥٩ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في إقرار جدول الأعمال المؤقت الوارد في المرفق الرابع من التقرير النهائي للجنة التحضيرية (NPT/CONF.2010/1)، بما في ذلك توصية اللجنة التحضيرية في المرفق الخامس بتوزيع البنود على اللجان الرئيسية للمؤتمر.

٦٠ - تقرر ذلك.

برنامج العمل

٦١ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى مشروع برنامج العمل (NPT/CONF.2010/INF/3)، الذي ما يزال مفتوحا للتعديلات، ريثما يجري النظر من قِبل المؤتمر، إذا تطلبتها الظروف وبغية كفالة استخدام الوقت بأقصى قدر ممكن من الكفاءة. وعلى أساس هذا الفهم يعتبر أن المؤتمر يرغب في الإحاطة علما بمشروع برنامج العمل.

٦٢ - تقرر ذلك.

٦٣ - **الرئيس:** أحاط علما أيضا بأنه تمّ تعميم نسخة مستكملة من مشروع برنامج العمل للأسبوع الأول من المؤتمر، واردة في الوثيقة NPT/CONF.2010/INF/5.

المناقشة العامة

٦٤ - **السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا): أعرب، وهو يتكلم باسم بلدان حركة عدم الانحياز، عن الأمل في أن يضع المؤتمر خارطة طريق واضحة ومتوازنة لتعزيز تنفيذ المعاهدة والالتزامات المضطلع بها في مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥، ومؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. وتتعهد دول حركة عدم الانحياز الأطراف بتعاونها الكامل في المجالين.

٦٥ - وقال إنه بعد بدء نفاذ المعاهدة بـ ٤٠ سنة وبعد نهاية الحرب الباردة بـ ٢٠ سنة ما يزال من اللازم الاضطلاع بقدر كبير من العمل لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل. إن إيجاد عالم ينعم بالسلام وخال من الأسلحة النووية يتصدر أولويات الحركة. والتنفيذ الكامل للمعاهدة، حجر الزاوية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين على الصعيد العالمي، من شأنه أن يؤمن العالم من إمكان تدمير الأسلحة النووية للعالم. والتقيد العالمي بالمعاهدة ينبغي تعزيزه عن طريق اتخاذ نهج متوازن وغير تمييزي في أركانه الثلاثة، أي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والحق الثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٦٦ - وواصل القول إنه على الرغم من أن المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وهي المعاهدة التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، تطور إيجابي فإن التخفيض الذي تنص عليه لا يفي بتوقعات المجتمع الدولي لمزيد من جهود نزع السلاح الملموسة والمنتظمة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونظرا إلى أن نزع السلاح النووي العالمي يتطلب المشاركة المستمرة من جميع الدول الأطراف، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي قدرا أكبر من الإرادة السياسية في الإيفاء بالتزاماتها المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف. وتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣، ولا سيما

التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على الترسانات النووية، حاسم بالنسبة إلى مصداقية المعاهدة.

٦٧ - ومضى قائلا إن الإخفاق المخيب للآمال الذي عانى منه مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ في التوصل إلى نتائج نهائية يجب ألا يردع الدول الأطراف عن الاستفادة من النوايا الحسنة الدولية القائمة وكفالة نجاح المؤتمر الحالي، نظرا إلى أن الفشل ليس خيارا.

٦٨ - وأكد على قلق الحركة من التهديد الخطير للبشرية الذي تشكله الأسلحة النووية ومذاهب الردع النووي. تعيد الدول غير المنحازة الأطراف التأكيد على مواقفها الراسخة منذ وقت طويل بشأن نزع السلاح النووي ولا تزال ملتزمة التزاما كاملا بتعهداتها بمقتضى المعاهدات وبالاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠. ومن المهم إنشاء هيئات فرعية تابعة للجان الرئيسية للمؤتمر لتناوُل مسائل محددة.

٦٩ - وقال إن من غير المقبول أن تقوم دول حائزة للأسلحة النووية، انتهاكا للمادة ٦ من المعاهدة، ودول ليست أطرافا في المعاهدة، بالاحتفاظ بترساناتها النووية وبتحديثها، معرِّضة للخطر السلام والأمن الإقليميين والدوليين، وخصوصا الشرق الأوسط. تحث الحركة المؤتمر على رفض مذهب الردع النووي - وهو عقبة فعالة تعترض نزع السلاح بدلا من أن يكون وسيلة لإحلال السلم والأمن الدوليين - وعلى حظر جميع أشكال التجارب على الأسلحة النووية. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين على المؤتمر أن يدعو إلى وضع إطار زمني لتنفيذ المادة السادسة وأن ينشئ آلية للتحقق من امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها.

٧٠ - واستطرد قائلا إن الدول غير المنحازة الأطراف تعتبر المعاهدة صكا أساسيا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وهي لازمة لكفالة توازن بين الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها في تنفيذ المعاهدة. وتمديدها إلى أجل غير مسمى لا يتضمن الامتلاك غير المحدود زمنيا للترسانات النووية، ولا يتوقع الاحتفاظ إلى أجل غير مسمى بمركز الطرف غير الدولة، ما من شأنه أن يقوض عالمية المعاهدة. إن النظر في اتفاقية تحظر جميع الأسلحة النووية ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من أي خطة للعمل يعتمدها المؤتمر. وإلى حين القضاء الكلي على الترسانات النووية، ينبغي أن تُبذل الجهود على سبيل الأولوية لإبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا بشأن ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٧١ - ومضى قائلا إن الدول غير المنحازة الأطراف تؤكد على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في إجراء البحوث في التكنولوجيا النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز، وهو حق مكرس بصراحة في المادة الرابعة من المعاهدة. تجب كفالة النقل غير المعوق وغير التمييزي للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ولا شيء في المناقشة الراهنة ينبغي أن يفسر بأنه يمس بحماية المعاهدة لهذا الحق. وفضلا عن ذلك، نظرا إلى أن المعاهدة نفسها لا تترك حيزا لوضع شروط لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تنبغي إزالة القيود التي لا موجب لها والسيئة الطالع والتي تُفرض حاليا على كثير من البلدان النامية الأطراف في المعاهدة.

٧٢ - وقال إنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن التشاطر النووي للأغراض العسكرية بأي نوع من الترتيبات الأمنية، وإنه ينبغي أن يكون هناك حظر كلي على نقل المعدات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة المتعلقة بالطاقة النووية، وعلى تقديم المساعدة النووية أو العلمية أو التكنولوجية إلى الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة. وفي ذلك الصدد تنظر الدول غير المنحازة

الأطراف بعين القلق إلى أي اتفاق للتعاون النووي يسمح بنقل المواد النووية إلى مرافق غير خاضعة للضمانات، انتهاكا للمادة الثالثة من المعاهدة.

٧٣ - وقال إنه فيما يتعلق بحق الانسحاب من المعاهدات، كما هو معرف صراحة في المادة العاشرة، ذكر مجددا الموقف المتخذ من قِبل الحركة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥، أي أن الحق في انسحاب الأطراف يحكمه قانون المعاهدات الدولي.

٧٤ - وذكر مجددا تأييد الحركة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما يدعو إلى ذلك القرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥، وأعرب عن الأسف لأن القرار لم ينفذ بعد.

٧٥ - وقال إن حقيقة أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط غير الطرف في المعاهدة تشكل تهديدا مستمرا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في المنطقة، نظرا إلى تشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات ذات معايير غير معروفة للسلامة وإلى سباق التسلح النووي الإقليمي الذي يمكن أن يعقبه وأن يكون كارثيا. ولذلك يجب على المؤتمر الحالي أن يتناول تلك الحالة غير المستدامة بتجديد التزامها القطعي بتنفيذ قرار ١٩٩٥. وأكدت الحركة مجددا، وهي تذكّر بأن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ قد أعاد تأكيد ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة ووضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على طلبها بإنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية للنظر في مقترحات بالقيام بتنفيذ قرار ١٩٩٥.

٧٦ - **السيد أحمدي نجاد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال، وهو يرد على تعليقات الأمين العام، إن بلده قد وافق على تبادل الوقود من البداية وإن على البلدان التي ينبغي لها أن تتعاون مع إيران أن تتخذ الخطوة التالية.

٧٧ - وواصل القول إن توخي الأمن المستدام دافع بشري أصيل. ليس في وسع أي بلد أن يتجاهل أمنه. سعى الأنبياء المقدسون، استنادا إلى إيمانهم بالله، إلى تقديم مبادئ توجيهية للتعايش المنسجم والآمن في مجتمع عالمي. ومن شأن الجهود الإنمائية أن تكون محكوما عليها بالفشل بغياب الأمن. بيد أن الموارد الضخمة المخصصة حاليا للأمن الوطني في بلدان كثيرة فشلت في تخفيف أثر التهديدات المدرَكة. وفضلا عن ذلك، ارتكبت بعض الدول، وهي تجافي تعاليم الأنبياء القديسين، الخطأ الفاحش والمخزي المتمثل في الاعتماد على امتلاك تلك الأسلحة لضمان أمنها، ما أدى إلى تعريض نفسها للأخطار المقترنة بالإنتاج والتخزين. ومرتكبو القصف الذري الأول، وهو جريمة ذات أبعاد مفزعة، كانوا من بين الأكثر كرها في التاريخ.

٧٨ - وقال إنه طيلة ما ينيف عن ٦٠ سنة، أخفق مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وبنفس القدر ظلّ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بعيدي المنال، نظرا إلى عجز الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن الاضطلاع بولايتها. ويطرح المناخ الدولي الحالي تحديات مروعة على نحو خاص، بما في ذلك الحروب، وتهديد الضربات النووية، والأسوأ من ذلك كله السياسات الظالمة التي تتبعها مجموعة مختارة من الدول التوسعية. وخلال العقود الأربعة السابقة حازت بعض البلدان، بما في ذلك الكيان الصهيوني، أسلحة نووية.

٧٩ - ومضى قائلا إن سياسات دول معينة وعدم فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أسهما في نشوء الحالة الراهنة، وهي حالة انعدام الأمن النووي. هددت بعض الدول وقمعت أخرى بغية إظهار سيطرتها، وبفعل ذلك بذرت بذور الكراهية وعززت سباق التسلح دوليا. وبالمثل، برّر إنتاجُ أي دولة للأسلحة النووية وتخزينها وتحسينها النوعي تطوير ترسانات آخرين. ولأن اعتبار أسلحة نووية

بوصفها أسلحة ردعية ينطوي بالضرورة على زيادة كميتها وتحسين نوعيتها فإن تلك السياسة، كما تتبعها الولايات المتحدة وغيرها، هي السبب الرئيسي لتصعيد سباق التسلح، وهي تشكل انتهاكا لالتزام الدول بمقتضى معاهدة عدم الانتشار.

٨٠ - وقال إنه مما يؤسف له أن حكومة الولايات المتحدة والنظام الصهيوني، من بين جهات أخرى، لم يستخدما فعلا الأسلحة النووية فحسب ولكنهما يواصلان أيضا توجيه تهديدات تنطوي على استخدامها ضد بلدان أخرى، منها بلده. إن دولا معينة حائزة للأسلحة النووية تتمتع بامتيازات خاصة في أرفع هيئات صنع القرار العالمية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، استغلت على نحو متكرر تلك المنصات مما ألحق الضرر بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية وبطريقة تتنافى مع روح المعاهدة. لم يكن في إمكان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ممارسة حقها غير القابل للتصرف فيه في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون مواجهة الضغط أو التهديدات. وعلى الرغم من الأحكام الواضحة للمادة الرابعة من المعاهدة وللنظام الأساسي للوكالة الدولية، لم يصدر مفتشو الوكالة الدولية تقريرا واحدا عن مرافق الأسلحة النووية للولايات المتحدة والجهات المتحالفة معها، و لم توضع خطة لنزع سلاحها. ومن الناحية الأخرى، اتخذت قرارات كثيرة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بذرائع زائفة، بالنية الواضحة لحرمانها من حقوقها المعترف بها. يتمتع النظام الصهيوني، على الرغم من تخزينه لرؤوس حربية نووية والتهديدات المستمرة لشعوب المنطقة، بالدعم غير المشروط من حكومة الولايات المتحدة وحلفائها ويتلقى المساعدة اللازمة لتطوير برنامج أسلحته النووية. ونفس الدول التي تدعم النظام الصهيوني تمارس الضغط على أعضاء الوكالة الدولية، مستعملة الذريعة الزائفة باحتمال التحريف عن الأنشطة النووية للأغراض السلمية، دون تقديم إثبات لذلك على الإطلاق.

٨١ - وواصل القول إن التكنولوجيا النووية، التي كانت نظيفة وقليلة التكلفة، يمكن أن تطبق بفعالية في ميادين الطب والصناعة والزراعة، ومع ذلك فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تساوي بلا إنصاف بين الطاقة النووية والأسلحة النووية. وفي الحقيقة أن تلك الدول تسعى إلى احتكار كل من الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بغية فرض إرادتها على المجتمع الدولي، ما يتناقض أيضا مع روح المعاهدة ويشكل انتهاكا سافرا لأحكامها.

٨٢ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن ولايات المعاهدة الأساسية تشمل تيسير إعمال الحق الثابت للدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية فإن الآليات واللوائح الموضوعة من قِبل المعاهدة تجعل من بالغ الصعوبة على البلدان الساعية إلى تطوير ذلك الاستخدام أن تفعل ذلك. وعلاوة على ذلك، لم توضع آلية فعالة لتناوُل تهديد الأسلحة النووية - وهو ولاية أساسية أخرى للمعاهدة. وفي الواقع أن الجهود في ذلك الصدد كانت مقصورة على محادثات لم تكن ضماناتها ملزمة. وعلى الرغم من أن الوكالة الدولية تواصل ممارسة الضغط القوي على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بذريعة خطر الانتشار، فإن الذين يمتلكون أسلحة نووية يواصلون التمتع بالحصانة الكاملة.

٨٣ - وأضاف قائلا إنه مما هو من المشكوك فيه أن يكون منح سلطة غير عادية للدول الحائزة للأسلحة النووية داخل الوكالة الدولية وإناطة مسألة نزع السلاح النووي الحرجة بها مناسبين. وتوقع قيام تلك الدول باقتراح مبادرات فعالة وطوعية لنزع السلاح وعدم الانتشار ساذج وغير عقلاني. في ذلك الصدد، من الصعب تصديق ”استعراض الوضع النووي“ لحكومة الولايات المتحدة الذي استبعد استحداث أسلحة نووية جديدة وهجمات على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية باستخدام تلك الأسلحة، بخاصة نظرا إلى

أن تلك الحكومة لم تحترم أبدا أيا من التزاماتها. إن بعض الدول التي كانت أعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأطرافا ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار قد هُدِّدت فعلا بضربة نووية استباقية. وحكومة الولايات المتحدة حاولت بانتظام صرف الانتباه عن عدم امتثالها وإجراءاتها غير القانونية؛ وفي الآونة الأخيرة، لقد استُخدمت مسألة الإرهاب النووي أساسا للحفاظ على ترساناتها النووية ولتحديثها. وفي ''استعراض الوضع النووي'' الذي قامت به الولايات المتحدة بقيت صامتة فيما يتعلق بإمكانية توجيه ضربات نووية ضد دول معينة حائزة للأسلحة النووية بغية تركيز الضغط على دول مستقلة معينة. وفي هذه الغضون تواصل وكالات الاستخبارات للولايات المتحدة والنظام الصهيوني دعم شبكات إرهابية رئيسية، سيُعلن دليل ذو مصداقية عن وجودها، عند الاقتضاء، في المؤتمر القادم المعني بالمكافحة العالمية ضد الإرهاب الذي سيعقد في طهران. إن التحسين النوعي للأسلحة النووية كما ورد في ''استعراض الوضع النووي'' يعادل الانتشار العمودي. وعلى الرغم من أن مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي عُقد في واشنطن العاصمة، كان جهدا قامت به الولايات المتحدة للحفاظ على احتكارها على المناقشات بشأن الأسلحة النووية وتفوقها على بلدان أخرى، فإن مؤتمر نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، الذي عُقد في طهران، كان مبادرة مشتركة من قِبل جميع المشاركين لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، كما أظهره الشعار ''الطاقة النووية للجميع، والأسلحة النووية ليست لأحد''.

٨٤ - وقال إن من الضروري اتخاذ عدد من التدابير لتحقيق نزع السلاح النووي، ولكفالة عدم الانتشار ولتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأحد هذه المقترحات هو الاستعراض الشامل لمعاهدة عدم الانتشار، ما ينبغي أن يفضي إلى معاهدة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يكون نزع السلاح النووي صميم ولايتها، تحققه آليات شفافة وملزمة وفعالة تدعمها ضمانات دولية قوية. يجب على مؤتمر الاستعراض أن ينشئ فريقا دوليا مستقلا لغرض وضع مبادئ توجيهية لإنفاذ أحكام المادة السادسة من المعاهدة. والفريق، الذي ينبغي أن ينطوي على مشاركة جميع البلدان المستقلة، ينبغي أن يضع جدولا زمنيا محددا للقضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية. وينبغي وضع ضمانات أمنية شاملة وملزمة قانونا، دون تمييز أو شروط مسبقة، والحفاظ على تلك الضمانات حتى تحقيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لنزع السلاح النووي الكامل.

٨٥ - ومضى قائلا إن من المحتم الإنهاء الفوري والكلي لجميع الأبحاث المتعلقة بالأسلحة النووية وبالمرافق ذات الصلة ولاستحداثها وتحسينها، وأن ينشئ الفريق الدولي المستقل المذكور أعلاه آلية للتحقق لذلك الغرض. ويجب اعتماد صك ملزم قانونا لحظر إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها وتحسينها وانتشارها وصيانتها واستخدامها. والدول التي استخدمت أو هددت بأن تستخدم الأسلحة النووية ينبغي أن تعتبر عضويتها في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية معلّقة، نظرا إلى أن النفوذ السياسي لتلك الدول منع الوكالة الدولية من الاضطلاع بولاياتها.

٨٦ - وبالإضافة إلى ذلك، قال إن التعاون النووي مع الدول غير الأطراف في المعاهدة ينبغي أن يتوقف، وينبغي اعتماد تدابير عقابية فعالة ضد الدول التي تواصل ذلك التعاون. ومن الحاسم أن يُعتبر أي تهديد باستخدام الأسلحة النووية أو الهجوم على مرافق نووية للأغراض السلمية انتهاكا للسلم والأمن الدوليين وأن يؤدي إلى إنهاء كل تعاون الدول الأطراف في المعاهدة مع الدول القائمة بالتهديد أو العُدوان. وتشمل التدابير الضرورية الأخرى التنفيذ الفوري وغير المشروط للقرار الذي اتخذه مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في الشرق الأوسط؛ وتفكيك الأسلحة النووية على القواعد العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها في بلدان أخرى؛ وبذل جهد جماعي لإصلاح بنية مجلس الأمن، التي تخدم حاليا مصالح الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن جمهورية إيران الإسلامية، التي لا تحتاج إلى قنابل نووية لتنميتها ولا تعتبرها مصدرا للشرف أو الكرامة، على استعداد لأن تقوم بدورها في تنفيذ تلك المبادرات.

٨٧ - واستطرد قائلا إن إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها والتهديدات المنطوية على استخدامها لم تعد ممارسات قابلة للحياة في العصر الحديث. ولذلك فَرَضَ على الدول التي تواصل الاضطلاع بتلك الأنشطة تغيير طرقها وأن تدرك أن العهد الحالي يعود إلى الدولة التي تسعى إلى الأمن والسلام والعدل عن طريق التفكير المنطقي بدلا من التسلط والصلف.

٨٨ - **السيد أسيلبورن** (لكسمبرغ): قال إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ عُقد في منعطف أساسي بالنسبة إلى نظام عدم الانتشار النووي. لقد نشأت دلائل باعثة على الأمل في السنة المنصرمة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، بينما تقوم تحديات كبيرة، بما في ذلك الانتشار والتهديد المتمثل في إمكانية وقوع مواد نووية في أيدي إرهابيين، وفي عدم رد المجتمع الدولي بقوة كافية على إجراءات تقوض نظام عدم الانتشار.

٨٩ - وواصل القول إن رؤيا عالم دون أسلحة نووية، بيّنها مؤخرا رئيس الولايات المتحدة، يتشاطرها جميع الذين يرغبون في ضمان الأمن بأخفض مستوى ممكن من الأسلحة، التقليدية أو النووية على حد سواء. إن مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الذي دعا مجلس الأمن إلى عقده كان سببا في التفاؤل أيضا. نشيد بالولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الإبرام مؤخرا لاتفاقهما على تخفيضات أخرى في ترساناتهما النووية، ما يفتح الباب لتخفيضات كبيرة في الأسلحة على الجانبين، ولكن ليس ذلك سوى البداية لعملية؛ يجب توخي نزع السلاح النووي بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة. ويمكن لجهود نزع السلاح تلك أن تحرر موارد مالية ضخمة يمكن أن تُستخدَم على نحو أفضل، على سبيل المثال، في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٠ - ومضى قائلا إن السعي إلى تحقيق الأمن على أخفض مستوى ممكن من التسلح يمثل إسهاما ضروريا في الاستقرار العالمي، وإن بلده قد بدأ، مع بلجيكا وهولندا وألمانيا والنرويج، مناقشة ضمن منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي بغية تكييف استراتيجياتها مع البيئة الأمنية الجديدة. إن مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في واشنطن العاصمة قد أكد على قيام الحاجة إلى عمل المجتمع الدولي معا لتعزيز وتقوية الأمن النووي. ويجب أيضا إحراز التقدم الكبير صوب بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصوب إجراء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية.

٩١ - واستطرد قائلا إن من سوء الطالع أن مؤتمر الاستعراض كان يُعقَد في سياق اتسم بحدوث أزمات خطيرة متعلقة بالانتشار، وبخاصة في إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن انتهاك هاتين الدولتين لالتزاماتهما بمقتضى المعاهدة قد زعزع ثقة المجتمع الدولي وقوض نظام المعاهدة.

٩٢ - ومضى قائلا إن إيران تواصل تنفيذ برنامجها النووي انتهاكا لقرارات مجلس الأمن الخمسة وترفض أن تكون شفافة فيما يتعلق بأنشطتها النووية الماضية والحاضرة. وناشد على وجه الإلحاح السلطات الإيرانية ألا تضيع فرصة الحوار. لقد قُدِّمت مقترحات كثيرة لمراعاة أوجه القلق الذي أعربت إيران عنه؛ إذا لم يكن امتلاك الأسلحة النووية مسألة شرف بالنسبة إلى ذلك البلد فلا ينبغي أن يكون التعاون مع تلك المقترحات مشكلة. وناشد أيضا جميع الدول في المنطقة

النهوض بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تمنع تحقيق ذلك الهدف.

٩٣ - وقال إنه يجب دعم جهود الوكالة الدولية لكفالة بقاء فعالية ومصداقية نظام الضمانات الذي وضعته. وناشد جميع الدول التي لم تدخل في اتفاقات الضمانات أن تفعل ذلك. ومن الضروري أيضا الشروع في النظر في اتخاذ تدابير في حالة انسحاب من المعاهدة. وكرست المادة الرابعة حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إن التطوير المتسم بالمسؤولية للطاقة النووية للأغراض السلمية يجب أن يحدث في ظل أفضل ظروف السلامة والأمن وعدم الانتشار الممكنة.

٩٤ - وواصل القول إن لكسمبرغ تعتبر المعاهدة أداة رئيسية للأمن الجماعي. وفي صالحنا جميعا أن ندعمها ونحافظ على سلامتها ونعزز أركانها الثلاثة. وتقوم الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى معاهدة قوية بغية كفالة الصالح العام عن طريق السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وسيكون مؤتمر الاستعراض ناجحا إذا استطاع تعزيز الأمن الجماعي والاستقرار والازدهار للجميع.

٩٥ - **السيد مارتين** (أيرلندا): قال إنه كان لبلده ارتباط طويل ووثيق بمعاهدة عدم الانتشار، وقد عرض فعلا أول قرار في سلسلة من قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية، ما مهد الطريق لاعتماد المعاهدة. واعترافا بذلك الدور الرائد، حينما فُتحت المعاهدة للتوقيع عليها في ١٩٦٨، دُعيت أيرلندا إلى أن تكون البلد الأول الذي يوقّع؛ وكانت أيضا البلد الأول الذي صدّق على المعاهدة.

٩٦ - وواصل القول إن الأهوال التي يمكن للأسلحة النووية أن تلحقها بالبشرية والكوكب تجل عن الوصف. بالإضافة إلى الموت والدمار على نطاق واسع، من شأن التكاليف البيئية أن تكون عميقة وأن تدوم وقتا طويلا. خلال عهد الحرب الباردة كان العالم على نحو منتظم على شفا كارثة نووية، ولكن بالمعاهدة رجع المجتمع الدولي على نحو حاسم من حافة الهاوية. في السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين أصبحت المعاهدة الحصن الأقوى المتاح ضد الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية, ويشكل دعم المعاهدة حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأيرلندية. وما فتئت كفالة عالميتها ذات أهمية حيوية. وهو يدعو العدد الصغير من الدول التي لم تنقيد بعد بالمعاهدة إلى فعل ذلك.

٩٧ - ومضى قائلا إن نظام المعاهدة يواجه حاليا تحديات لم يسبق لها مثيل، وأخطرها انتشار المخاطر التي تشكلها إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتعرض هذا النظام أيضا لخطر التقويض بتقاعس بعض الدول عن التنفيذ الكامل لأحكامها. وما كان من النُّهج الانتقائية التي أكدت على إلحاح عدم الانتشار بينما قلّلت من شأن الحاجة إلى التقدم في مجال نزع السلاح سوى إضعاف المعاهدة. ولكن نشأت بعض التطورات المشجعة في الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك الاتفاق الجديد الذي وقعته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تخفيض الأسلحة النووية. وكان ''استعراض الوضع النووي'' الذي أجرته مؤخرا الولايات المتحدة تطورا إيجابيا آخر.

٩٨ - وقال إن المنجز الأول والأهم من بين المنجزات المرغوب فيها في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ هو إعادة إنشاء سلطة المعاهدة بعد النكسات في السنوات القليلة الماضية. ينبغي للدول الأطراف أن تؤكد مجددا على التعهدات المقطوعة في مؤتمرات سابقة إذا أريد تحقيق مزيد من التقدم بشأن التوصل إلى مجموعة متوازنة وتوافقية ومتطلعة قُدُما من القرارات بشأن جميع الأركان الثلاثة للمعاهدة وبشأن قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وبالنسبة إلى الأغلبية الكبيرة من الدول الأطراف لن يُعتبر مؤتمر الاستعراض ناجحا ما لم يجر التوصل إلى اتفاق على تدابير محددة للنهوض بنزع السلاح. وتنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط موضوع آخر يحظى بالأولوية الهامة، كما كان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية. وبالمثل ينبغي أن تبدأ في أقرب فرصة المفاوضات بشأن معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها.

٩٩ - ومضى قائلا إن أيرلندا تتوخى تحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى الوطني وعن طريق عضويتها في الاتحاد الأوروبي وائتلاف البرنامج الجديد ومجموعة فيينا للدول العشر. كل من هذه المجموعات قدمت ورقة عمل أيدتها أيرلندا تأييدا كاملا.

١٠٠ - واستطرد قائلا إن الظروف أكثر مواتاة لإعادة تأكيد ولتعزيز نظام المعاهدة مما كانت طيلة عقد. بيد أن مؤتمر الاستعراض لن ينجح دون توفر القيادة والإرادة السياسية للتوصل إلى الحلول التوفيقية الضرورية والعمل الشاق. ويجب على الجميع أن يؤدوا أدوارهم: ليس في وسع المجتمع الدولي عقد مؤتمر استعراض آخر بنتائج غير حاسمة.

١٠١ - **السيد روملو** (الفلبين): قال إن معاهدة عدم الانتشار كانت السبب، منذ ١٩٦٨، في تفادي الرؤية الكابوسية، وهي رؤية نشوء ١٥-٢٠ دولة نووية، ولكن لا يزال من الحتمي ردم الفجوات في المعاهدة، وهي الفجوات التي مكّنت بلدانا من حيازة المهارات لصنع أسلحة نووية متقنعة بقناع برنامج نووي مدني.

١٠٢ - وقال إن تعرض بلد واحد للخطر خطر على الجميع - لا يمكن لأي دولة أن تبقى غير متأثرة بالأحداث في بلد آخر أو منطقة أخرى. وبالنسبة إلى بلد مثل الفلبين، التي ينتشر مواطنوها حول العالم، فإن الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية هي شديدة الوضوح على نحو خاص. وتعتقد اعتقادا جازما بأن قرار ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجب تنفيذه. والوفاء بذلك الوعد يمكن أن يساعد في التبشير بإحلال السلم والاستقرار في منطقة لم تعرف أيا منهما.

١٠٣ - وواصل القول إن الجهود صوب نزع السلاح النووي لا تمكن مواصلتها ما لم تُجر تغييرات أساسية في كيفية تناوُل بعض الدول للشواغل الأمنية. إن وجود العزاء في الردع قد أعاق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ولإحلال السلام والأمن الدائمين يجب أن يستعاض عن الردع بالدبلوماسية. وتدعو الفلبين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى الإيفاء بالتزاماتها القائمة بالتخفيضات التي لا رجعة فيها في ترساناتها النووية بطريقة شفافة ومحددة الوقت، والدول الأخرى الممتلكة لتلك الأسلحة إلى التخلي عنها فورا.

١٠٤ - ومضى قائلا إن المجتمع الدولي قد وصل منعطفا. على الجبهة المتعددة الأطراف، يتخذ مرة أخرى نزع السلاح النووي الصدارة على جدول أعمال الأمم المتحدة. لقد أشار الأمين العام إلى أن الإنفاق على الأسلحة على النطاق العالمي قد تجاوز تريليون دولار في السنة. لقد أجرت الجمعية العامة مؤخرا مناقشة مواضيعية بشأن نزع السلاح، التي ساعدت في بناء الزخم صوب مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠. وقد أكد مجددا أيضا مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة على الالتزام بنزع السلاح النووي. واتفاق تخفيض الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي كان أيضا خطوة رئيسية صوب القضاء الكلي على الأسلحة النووية.

١٠٥ - وقال إن المادة السادسة من المعاهدة تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى توخي نزع السلاح، ولكنها لم تضع خطوطا زمنية أو قواعد معيارية. ولذلك فإن وضع قواعد معيارية وخطوط زمنية واقعية وواضحة التحديد لأن

تنجز تلك الدول الأطراف في مؤتمر الاستعراض ما وعدت به يعود إليها. تعتقد الفلبين بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل تكملة حيوية لمعاهدة عدم الانتشار، وبأن البدء المبكر لنفاذها من شأنه أن يعزز الجهود العالمية لتخليص العالم من الأسلحة النووية. والتقدم المحرز في مؤتمر الاستعراض من شأنه أيضا أن يعزز عمل مؤتمر نزع السلاح وأن يساعده في الشروع في العمل على إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية، وهي عنصر حيوي في نظام شامل لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

١٠٦ - واستطرد قائلا إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تعزز وأن تحظى ضماناتها بالاحترام الكامل. إن النزاهة وتجنب الكيل بمكيالين ضروريان. والمناطق الخالية من الأسلحة النووية تزيد من تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح: لقد أنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا منطقة كتلك في منطقتها بوصف ذلك إسهاما في إحلال السلم والأمن.

١٠٧ - ومضى قائلا إن الفلبين تؤكد مجددا على الحق الثابت للدول الأطراف في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث فيها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، ولكن من اللازم القيام بما يكفي من الضوابط والضمانات. وبالتالي، تدعم برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية، الذي ساعد البلدان النامية على نحو خاص في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويجب تناوُل اعتبارات السلامة والأمن لزهاء ٦٠ بلدا أظهرت الاهتمام بتوخي برامج الطاقة النووية على الصعيد الوطني. ويجب أيضا ضمان توفر سبل الوصول إلى الوقود النووي، وألا يسمح بأي احتكار على إمداد الوقود النووي.

١٠٨ - واستطرد قائلا إن المعاهدة، بخلاف اتفاقيات دولية هامة أخرى، ليس لديها الدعم المؤسسي المكرس الخاص بها. وعلى الرغم من أن ما يقرر ما إذا كانت المعاهدة ناجحة أو فاشلة هو في نهاية المطاف قوة التزام الدول الأطراف في المعاهدة وليس دعمها المؤسسي، فحتى أبسط أنواع الدعم المؤسسي يمكنه أن يساعد الدول الأطراف. ينبغي النظر بجد خلال مؤتمر الاستعراض في بضعة مقترحات حول كيفية تعزيز عملية الاستعراض باعتماد آليات مؤسسية.

١٠٩ - وقال إن نظام المعاهدة من شأنه أن يكون أقوى وأكثر مرونة حينما تكون قد حققت العالمية. ودعا الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في ذلك الاتفاق الحيوي إلى أن تفعل ذلك، وحث الدول التي قد تكون تنظر في الانسحاب على البقاء وعلى بذل كل جهد لتسوية خلافاتها فيما يتعلق بالمعاهدة وتفسيرها.

١١٠ - وقال إن مليارات الدولارات تُنفق سنويا على البحوث في الأسلحة النووية وصيانة الترسانات، وحسب بعض التقديرات ٣٠ مليار دولار. بالنسبة إلى ٢٠١٠ توقع برنامج الأغذية العالمي نقصا يبلغ ٧٥ في المائة من متطلباته. إن جزءا مما كان يُنفَق على الأسلحة النووية يمكن أن يزيل بسهولة ذلك النقص. حينما تستمر البلدان في الإنفاق بسخاء على أسلحة الدمار الشامل، وهي ترهن مستقبل أطفالها وتذر شعبها يموت من المرض والجوع، ثمة بوضوح الكثير مما ينبغي بعد فعله لتحقيق عالم حر وسلمي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.